

## الجزء الأول: نظرة عامة إلى المشهد التعليمي في لبنان (تقرير وطني)

### عارف الصوفي

مارس 2015

تفحص هذه الدراسة المؤلفة من جزأين حالة قطاع التعليم العالي اللبناني، وبشكل محدد من زاوية الإدارة. إن أي بحث للوضع الحالي للجامعات في البلاد يواجه صعوبتين رئيسيتين: التنوع المتعدد الأبعاد للنظام، والافتقار إلى معطيات متواصلة وموثوقة تسمح بتقويم دقيق للقطاع. واستناداً إلى المعطيات التي جُمعت، تسأل الدراسة فيما إذا كانت الجامعات اللبنانية مجهزة لمعالجة التحديات الثقافية والاجتماعية الاقتصادية التي تواجه القطاع في سياق اقتصاد سوق يتوسع، ومجتمع المعرفة والعولمة. وهل تستطيع الجامعات اللبنانية أن تجهز بنجاح خريجها كي يدخلوا قوة العمالة؟ وهل ستتحسّن جودة التعليم الذي تقدمه ومقدراتها البحثية؟

إن التعليم العالي اللبناني يتوسع ويُحدّث بسرعة. فقد ازدهر التعليم الخاص في العقدين الأخيرين، وصار مشروعاً مربحاً، وكذلك خيار توظيف أكثر جاذبية لأعضاء الهيئة التدريسية. وفي الوقت الذي أُجريت فيه هذه الدراسة، تم ترخيص 45 جامعة من قبل الحكومة اللبنانية. إن جامعة واحدة من بين هذه الجامعات - الجامعة اللبنانية، التي تأسست في 1951 - هي عامة؛ أما البقية فهي جامعات خاصة، تديرها في العادة مشاريع أعمال عائلية وقد تكون أيضاً مؤسسات تعليمية تملكها جماعات دينية.

وتظهر المعطيات للعام الدراسي 2010/2009 نسبة 40% من الطلاب في الجامعة اللبنانية و60% في الجامعات الخاصة. وفي الوقت الحالي، إن كثيراً من الجامعات اللبنانية هي في سيرة الاعتماد من قبل هيئات دولية لضمان الجودة (في غياب آليات محلية ومنظمات من أجل اعتماد كهذا).

لا يتجاوز الإنفاق الحكومي المباشر على التعليم العالي 0.5% من الناتج الإجمالي المحلي، والذي هو تحت المستويات العادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض. إن الإنفاق الحكومي المباشر يُمرّر بشكل رئيسي إلى الجامعة اللبنانية، وزارة التربية والتعليم العالي، والمجلس الوطني للبحث العلمي، وتغطية إسهامات لبنان في

برامج عالمية ثنائية. ويُستخدم الإنفاق العام غير المباشر بشكل رئيسي من أجل مبالغ تعليمية لموظفي الحكومة من أجل رسوم تعليم أبنائهم الذين يدرسون في الجامعات الخاصة. وبسبب الحضور القوي، والتطور السريع للتعليم الخاص، فإن إنفاق العائلات على التعليم في لبنان يفوق بشكل كبير الإنفاق الحكومي في جميع مستويات الدراسة. وتشكل المنح الخارجية أو الخاصة مصدراً ثالثاً مهماً للتمويل؛ وتقدم غالبية الجامعات مساعدة مالية ومنحاً. وفي وقت متأخر، تم استقصاء إنشاء نظام قروض طلابية من خلال القطاع المصرفي موجه إلى طلاب من أسر ذات دخل منخفض ومتوسط.

صدر القانون الرئيسي الذي ينظم القطاع في 1961، وعدّله مرسومات متتالية. ويحكم الجامعة اللبنانية تشريع خاص. وأنشأ قانون 1961 مجلس التعليم العالي بسلطة ترخيص جامعات خاصة جديدة. وتملك وزارة التربية والتعليم العالي سلطاناً قضائياً على التعليم ما بعد الثانوي غير المهني. وفي 2002 تم إنشاء المديرية العامة للتعليم العالي داخل وزارة التربية والتعليم العالي كي تنظم التعليم الخاص وتشرف عليه وتديره. كما أنشئت أيضاً "لجنة المعادلات" للمصادقة على الشهادات وشهادات الدبلوم، ولجان تقنية للمراجعات الجامعية. وفي 2014 أقر البرلمان تشريعاً جديداً لإعادة تنظيم التعليم العالي الخاص.

وبالرغم من أن الدستور اللبناني يحمي حرية واستقلالية القطاع، يبقى التعليم العالي خيراً عاماً تحت نفوذ الدولة. وعلى أي حال، إن قوة الدولة مرتخية وخاضعة لكثير من القيود السياسية والطائفية. وبصرف النظر عن تنظيم مرحلة الترخيص والمصادقة على الشهادات والبرامج، لا الحكومة الوطنية ولا أي سلطات محلية منخرطون في إنشاء وإدارة وتشغيل مؤسسات التعليم العالي. إن هذه في أيدي كل هيئة تدير المؤسسة. وتتطلب المديرية العامة للتعليم العالي أن يكون في كل جامعة خاصة مجلس أوصياء (حيث ثلثا الأعضاء هم أشخاص من خارج دائرة المالكين) وأيضاً مجلس إدارة تنفيذي وعلمي. ويجب أن يدير الكليات أو المؤسسات الجامعية مجلس مديرين؛ ويجب أن تمتلك جميع المؤسسات هيئة تدريسية ومجالس قسم تتضمن تمثيل الطلاب.

تتمتع الجامعة اللبنانية العامة باستقلالية واضحة داخل نظامها الإداري الخاص حيث السلطة موزعة بين الرئيس ومجلس الجامعة والعمداء. وبحسب القانون، يجب أن يكون أعضاء المجلس عمداء جميع الكليات، وعضو هيئة تدريسية من كل كلية منتخب من قبل الهيئة

التدريسية، و طالبين ممثلين، وخبيرين مستقلين تختارهما الحكومة. وثمة كثيرون يدعون إلى إصلاح بنية الجامعة اللبنانية، لكن المحاولات الأخيرة من قبل الوزارة للبدء بجدل حول هذه المسألة صُدَّتْ.

لا يوجد اتحادات طلابية أو للهيئة التدريسية على مستوى البلد أو هيئات تمثيلية في لبنان. ولم تكن هذه هي الحالة قبل الحرب الأهلية في 1975 حين كانت الجامعات اللبنانية مراكز نشيطة ودينامية للحياة الاجتماعية والسياسية وشكّل الطلاب قوة ضغط معتبرة. لقد تشكلت اتحادات طلابية منتخبة ومنظمات أخرى في الجامعة اللبنانية ومعظم الجامعات الخاصة. وبعد الحرب، وبسبب الانقسام السياسي الهش الذي تبع ذلك، علقت الجامعة اللبنانية انتخابات الاتحادات الطلابية في محاولة منها للحفاظ على السلام في الجامعة. ومنع هذا الطلاب من أن يُمتثلوا كما يجب في المجلس الجامعي. وما تزال الانتخابات الطلابية تجري في الجامعات الخاصة، وما تزال الاتحادات لها كلمة في كثير من المسائل الجامعية، لكن دون أن تُدمج كمشاركين فاعلين في نظام الإدارة.

أما بالنسبة للإصلاحات فقد وضعت الجمعية اللبنانية للدراسات التعليمية الاستراتيجية الوطنية للتعليم، بطلب من وزارة التربية والتعليم العالي، وهي في انتظار المصادقة من الحكومة والبرلمان. وتدعو إلى مدخل أكبر إلى الجامعات، وإلى إنشاء أنظمة وطنية حديثة للاعتماد والتقييم وضمان الجودة، وإلى تطبيق سياسة وطنية للمصادقة على الشهادات والاعتراف بها، وإلى تحسين جودة التعليم في الجامعة اللبنانية وإصلاح التعليم المهني العالي، وإلى تنوع البرامج وتعزيز التعاون بين الجامعات ومشاريع الأعمال ودعم البحث وتعزيز المقدرات المؤسسية للقطاع العام. وكي تنجح تحتاج هذه الاستراتيجية إلى أن تُكمل بسلسلة من خطط العمل الملائمة.

تأثرت خطط لبنان لتحديث نظامه التعليمي أيضاً بالتطورات في القطاع على الصعيد العالمي. فالبلد يشارك في كثير من برامج التعاون، مثل "تمبوس" و"إرازموس مندوس"، التي قادت إلى إعادة توجيه بناها كي تتماشى مع الاتجاهات العالمية الأحدث. إن بعض المسائل التي طرحتها هذه البرامج هي ضمان الجودة وأطر المؤهلات والإدارة والتعاون بين الجامعة وقطاع الأعمال وانتقال الطلاب والخريجين والاعتراف بالشهادات. مثلاً، كجزء من مشروع ترانسמיד إيست، قامت تسع جامعات من لبنان ومصر وتونس وفرنسا وإيطاليا واليونان بشراكة كي تقدم

شهادة عابرة للمتوسط بين الجامعات في التنظيم والجراحة المجهرية. فضلاً عن ذلك، بدأت الجامعات اللبنانية بتطبيق بعض مبادئ بولونيا، مثل نظام (إجازة - ماجستير - دكتوراه)، بالرغم من أن البلاد لم توقع إعلان بولونيا.

يلعب التعاون والشراكات العالمية أيضاً دوراً في تقوية فرص البحث. وبصورة عامة، إن قدرة لبنان البحثية ضعيفة وتحتاج أيضاً إلى إصلاح. إن المركز الوطني للبحث العلمي هو المصدر الوحيد لمنح البحث العام. ويتم البحث في برامج الدكتوراه أو في إطار خطط تبادل أو اتفاقيات ثنائية مع شركاء عالميين. وبحسب تقرير لمشروع "إيستيم"، ما يزال ناتج النشر في لبنان متواضعاً، لكنه ازداد بشكل مهم في الأعوام الأخيرة.